

## الملخص

هدفت الدراسة إلى فحص الإعفاء الإستثماري والتعرف على دوره وأثره على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين، وأعدمت الدراسة الإعفاء الإستثماري متغيراً مستقلاً، وإيرادات ضريبة الدخل متغيراً تابعاً متمثلة في: (1) الجباية (2) تقديم الإقرار الضريبي (3) التقدير الذاتي (4) الإستثمارية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفحص أثر الإعفاء الإستثماري الممنوح حسب قانون رقم (1) لسنة 1998 على إيرادات ضريبة الدخل للسلطة الوطنية في المحافظات الشمالية، وتم الحصول على البيانات من خلال إستبانة صُممت خصيصاً لهذا الغرض، وورّعت على عينة عشوائية من العاملين في دوائر ضريبة الدخل في المحافظات الشمالية وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار بلغ حجمها (164) موظفاً، وتم إعداد نموذجين من الإستبانة، النموذج الأول ووزع منه (134) إستبانة على العاملين في دوائر ضريبة الدخل، ووزع من النموذج الثاني (30) إستبيان على موظفي هيئة تشجيع الإستثمار.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي لفحص مدى ملائمة الشرائح الضريبية الواردة في القانون، ومدى استفادة الشركة من قانون تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال الدراسة الرئيسية والتي تمثلت في الإستبانة، وإستخدم الباحث تطبيق SPSS للعلوم الإجتماعية لتحليل البيانات، وتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد لفحص مدى تأثير الإعفاءات الإستثمارية على كل من التقدير الذاتي والإقرار الضريبي والإستثمارية للشركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإعفاء الإستثماري على إيرادات ضريبة الدخل من الجباية، التقدير الذاتي، الإقرار الضريبي وإستثمارية الشركة من وجهة نظر كل من موظفي ضريبة الدخل وموظفي هيئة تشجيع الإستثمار.

وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصت على عدد من التوصيات: (1) ضرورة وضع ضوابط لإجراءات منح الإعفاء الإستثماري للشركات في حصولهم على الإعفاء الإستثماري (2) ضرورة قيام المشرع الفلسطيني بتعديل القوانين الضريبية (3) الحاجة إلى تطوير الحوافز والإعفاءات الإستثمارية في القانون (4) ضرورة وضع إنتزامات على الشركات الحاصلة على الإعفاء الإستثماري لضمان استمرارية هذه الشركات ومسؤوليتها عن دفع الضريبة بعد إنتهاء فترة الإعفاء.

كلمات مفتاحية: الإعفاء الإستثماري، ضريبة الدخل، الجباية، الإستثمارية، التقدير الذاتي، الإقرار الضريبي.